هذه الصفحة مخصصة للقاء المحامين
وهي تناقش قضايا قانونية وتلخص خبرة المحامي الطويلة
في هذه المهنة المهمة، كما انها تطرح حلولا قانونية لبعض المشكلات
وتعطي مقترحات مهمة لتعديل بعض القوانين او تطويرها.
للتواصل مع "الأنباء" فاكس 24831217
Moamen_m6@hotmail.com
إعداد: مؤمن المصري

أكد أن المحاماة توجب على المحامي أن يكون صادقاً مع نفسه أولاً ثم مع موكليه

المحامي عبدالحميد الصراف لـ «الأنباء»: بعض البدون يعانون بدرجة تجعلهم عرضة للوقوع تحت تأثير فئات متطرفة

لقاؤنا اليوم مع المحامي الكبير عبدالحميد الصراف الذي أثرى الحياة القانونية داخل الكويت وخارجها بعمله وعلمه. فهو محام كويتي ولكنه علم من أعلام القانون على مستوى العالم العربي والغربي. مكتبه حاليا من أكبر مكاتب المحاماة في الكويت والشرق الأوسط وحاصل على جائزة أفضل مكتب محاماة في الكويت لعام 2007 وعام 2009.

هو عضو جمعية المحامين الكويتية منذ عام 1985. تقلد العديد من المناصب الرفيعة منها مستشار سمو الأمير الراحل سعد العبدالله طيب الله ثراه. وشارك كمحام في الكثير من الندوات والمؤتمرات القانونية والاقتصادية المتخصصة في كليات القانون (جامعة هارفارد) وفي المملكة المتحدة. وهو مستشار لكبرى الشركات في الكويت وكبار رجال الأعمال في الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي.

محكمة الجنايات الدولية قد تستخدم كوسيلة للتدخل في شؤون الدول المستضعفة

المحامي لابد أن يعمل في جميع فروع القانون ولكن القضايا الجزائية تمتعني لأنها تحتاج إلى كفاءة أكثر

المحامي الذي يعمل في هذه المهنة يجب أن يكون حريصاً على تطوير نفسه ومهنته بالإلمام بكافة القوانين

يحق للمحامي الكويتي أن يفتح مكتباً له بأي دولة من دول «التعاون» بشرط الحصول على الترخيص اللازم لذلك

يجب إخضاع الإبعاد الإداري لسلطة القضاء حتى لا يساء استخدامه

أرجو تعريف القارئ بالمحامي عبدالحميد الصراف، رغم أنه غني عن التعريف.

عبدالحميد منصور الصراف خريج كلية الحقوق - جامعة الكويت - عام 1973، وفور تخرجي عينت محاميا ببنك التسليف والادخار، ثم مديرا للإدارة القانونية للمجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية من عام 1974م حتى 1977م، وفي العام ذاته أسست مكتبي (الصراف ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية)، والذي يعد حاليا من أكبر مكاتب المحاماة في الكويت والشرق الأوسط، بشهادة (Legal – 500 Global Chambers)، وحاصل على جائزة أفضل مكتب محاماة في دولة الكويت لعام 2007 وعام 2009 الممنوحة من هيئة IFLR.

وقد تقلدت خلال مسيرتي المناصب التالية:

- عضو المجلس الأعلى للتخطيط في الكويت.
- عضو لجنة تطوير قوانين الاستثمار في المنطقة العربية.
- أحد الأمناء العامين للجنة الصداقة الكويتية الأميركية، والتي يرأسها صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه.
- مستشارا لسمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم طيب الله ثراه.
- عضو مجلس إدارة هيئة التحكيم العربية الدولية.
- كما شاركت كمحام في العديد من الندوات والمؤتمرات القانونية والاقتصادية، المتخصصة في كليات القانون (جامعة هارفارد)، وفي المملكة المتحدة.

المحاماة تعني لي الكثير

ماذا تعني لك مهنة المحاماة؟

مهنة المحاماة تعني بالنسبة لي الكثير، والكثير جدا، وقتا وعلما وأخلاقا.

فبالنسبة للوقت، فأنا أضع وقتي كله تحت تصرف المهنة، ما بين حضور جلسات في محاكم الكويت على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وما بين التواجد في المكتب لمقابلة الموكلين ودراسة القضايا، والإشراف على سير العمل بالمكتب وحضور اجتماعات مجالس إدارة الشركات والبنوك إذا ما عَنّ لهؤلاء الحضور للمكتب، وذلك بشأن إبداء الرأي القانوني في المسائل المطروحة عليهم.

وبالنسبة لما تعنيه لي مهنة المحاماة من ناحية العلم فإنه وكما يعلم القراء الكرام أن للقانون فروعا كثيرة، ان المحامي الذي يعمل في هذه المهنة يجب أن يكون حريصا على تطوير نفسه ومهنته، وذلك بإحاطته إحاطة كاملة بتلك القوانين، فضلا عن إحاطته إحاطة كاملة بما تستقر عليه أحكام محكمة التمييز من مبادئ قانونية ملزمة لدرجات المحاكم الأدنى.

أما بالنسبة لما تعنيه لي مهنة المحاماة من الناحية الأخلاقية، فإن مهنة المحاماة توجب على المحامي أن يكون صادقا مع نفسه أولا ثم صادقا مع موكليه، فلا يلجأ إلى الكذب أو الخداع أو تلوين المسائل بألوان لا تستقيم مع حقائقها، ولا يكون هدفه الأوحد هو الحصول على الأتعاب، فمع التسليم بأن المحامي يعتمد في حياته وكذلك العاملين معه على تلك الأتعاب، لكن أيضا ليس من شك أن الرزق مقدر من الله سبحانه وتعالى ولا يتدخل أحد فيه سوى إيصاله إلى من قدره الله له ذلك.

تأخير الفصل في القضايا

ما أهم مشكلات التقاضي والمتقاضين؟

من أهم مشكلات التقاضي والمتقاضين، تأخير الفصل في القضايا. وتتنوع أسباب تأخير الفصل في القضايا إلى أسباب عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر أسباب ترجع إلى المتقاضين، وأسباب أخرى ترجع إلى القضاء والتشريعات المطبقة وإدارة الخبراء وسلطات التحقيق.

ولتوفير عوامل سرعة الفصل في القضايا، يجب تنقية التشريعات القائمة من كل النصوص التي من شأنها منح المتقاضين مبررات المماطلة أو كسب مزيد من الوقت دون جدوى أو دون أن يكون لذلك أثر إيجابي على إضافة أدلة منتجة في الدعوى.

وكذلك تفعيل النصوص الحالية التي من شأنها سرعة الفصل في القضايا مثل النص الذي يستوجب أن تودع المستندات المؤيدة للدعوى مع الصحيفة حينما تقيد بالمحكمة، وبحيث لا تقبل إدارة الكتاب أن تقيد الدعوى، إلا ومرفق بها المستندات التي يستند إليها المدعي، كما أن كثيرا من النصوص تحتاج إلى تفعيل وتطبيق وإلى عدم تهاون القضاة بشأنها، إذ إن نفاذ القاضي ببصيرته إلى روح القانون وتشبع وجدانه بفلسفته لاشك أنه يسهم في ترسيخ مفهوم العدالة الناجزة السريعة.

من جانب آخر نرى وجوب زيادة عدد القضاة والدوائر، فمن غير المعقول أو المتصور أن ينظر القاضي عشرات القضايا يوميا ويناط به أكثر من ثلاث دوائر في الأسبوع الواحد مما يجعل مهمة الفصل في هذا العدد الهائل من القضايا أمرا عسيرا فإن فعله كان له تأثير سلبي على قضائه، فضلا عن وجوب إيجاد قضاء متخصص أسوة ببعض المحاكم المتخصصة، لأنها تجعل الفصل في تخصص معين أمرا هينا لأن القاضي المتخصص يمارسه يوميا.

إلمام بجميع أنواع القضايا

ما نوع القضايا التي تحب أن توكل إليك؟

جميع القضايا في كافة مجالات القانون، فالمحامي لابد أن يعمل في جميع فروع القانون، وذلك حتى يستفيد من كفاءته وقدراته في ممارسة مهنة المحاماة.

وأكثر القضايا التي أحب أن توكل إلي، القضايا الجزائية فهي في المقام الأول لها جانب إنساني، كما أنها تحتاج إلى كفاءة وبراعة المحامي في استخلاص الحقيقة من الاتهام المنسوب إلى المتهم وإظهار براءته وإقناع المحكمة بتلك البراءة رغم قيام النيابة العامة التي تمثل المجتمع بدورها لإثبات إدانة المتهم أمام الجميع ورد اعتباره في المجتمع وإنقاذ حياة إنسان من اتهام قد يصل به إلى عقوبة الإعدام أو تقييد حريته بالحبس سنوات طويلة ورفع الظلم عنه وحماية أسرته من التشرد عند إحالته للمحاكمة الجزائية، وفضلا عن أن المحامي رقيب على الإجراءات التي اتخذت ضد أي متهم في جريمة، بحيث أنه لم تصح الإجراءات مع حصول الواقعة فعلا، فإن هذا الانتهاك من شأنه أن

تأخير الفصل في القضايا من أهم مشكلات التقاضي ويجب تفعيل النصوص التي من شأنها سرعة الفصل في القضايا

يطال أحيانا أبرياء، فالطعن فيها مقصود به عدم مغالاة جهة الضبطية القضائية أو جهات التحقيق بمجاوزة هذه الضمانات كضمانات دستورية.

من العدالة أن يكون للمتهم محام يدافع عنه

هل يمكن أن تترافع عن متهم وأنت تعلم أنه مرتكب الجريمة؟

اذا اعترف المتهم لي بارتكابه الجريمة، فلابد أن أتحقق من أن فعله الذي قام به، يمثل جريمة يعاقب عليها القانون، حيث انه في بعض الاحيان تتوافر اسباب الاباحة في الفعل، وكذلك في البعض الآخر تنعدم المسؤولية الجزائية، كمن ارتكب فعلا دفعته الى ارتكابه ضرورة وقاية نفسه، او غيره، من خطر جسيم حال يصيب النفس او المال، اذا لم يكن لارادته دخل في حلوله، ولا في استطاعته دفعه بطريقة اخرى، بشرط ان يكون الفعل الذي ارتكبه مناسبا مع جسامة الخطر الذي توقاه، او من يكون وقت ارتكاب الفعل فاقدا حرية الاختيار لوقوعه بغير اختياره تحت تأثير التهديد بإنزال أذى جسيم، يصيب النفس، أو المال، او ان يكون الفعل قد ارتكب بنية حسنة، استعمالا لحق يقرره القانون، وهو ما رعاه المشرع في المواد «24، 25، 26، 27 و28 من قانون الجزاء».

عيوب كبيرة

ما أهم السلبيات في قانون الإجراءات الجزائية؟

بداية، في الواقع قانون الإجراءات الجزائية يتضمن العديد من السلبيات التي تحتاج إلى تدخل من المشرع، من ذلك على سبيل المثال أن القانون الكويتي لم يأخذ بنظام الطعن بالتماس إعادة النظر وذلك فيما لو ظهرت أدلة جديدة لم تكن مطروحة على المحكمة، وذلك أسوة بالمشرع المصري لذلك يجب إتاحة هذه الوسيلة للمحكوم ضده.

كذلك أنه حظر على الشخص المحكوم عليه في جنحة بعقوبة الغرامة فقط من الطعن بالتمييز، وجعل هذا الطريق من طرق الطعن مقصورا على الحكم الصادر في جناية أو جنحة بعقوبة الحبس، وهو ما يصم القانون بعدم العداله في هذه الجزئية، وأيضا جعل المشرع إعمال أثر الصلح أو التصالح جوازي للمحكمة، وذلك في الحالات التي يتصالح المتهم مع المجني عليه، وكان يتعين عليها أن تقضي بالإعفاء من العقاب خاصة في قضايا معينة مثل الشيك والتبديد والضرب والإصابة والخطأ.

وأخيرا نأخذ على هذا القانون أنه في الجرائم الأخرى المنصوص عليها في المادة (109) من قانون الإجراءات، أنه لم يحدد ميعادا محددا يتعين تقديم الشكوى خلاله أسوة بالمشرع المصري الذي حدد له ثلاثة أشهر، وهو نفس الأمر الذي حرص عليه المشرع الكويتي (جنح الصحافة) وجعلها ثلاثة أشهر من تاريخ النشر، وكذلك جرائم الشيك، وذلك حرصا من المشرع على استقرار التعامل في المجتمع بين أفراد الشعب ولضمان عدم إساءة استخدام الشكوى في أي وقت من كونها سيفا مسلطا في أيدي الناس يؤدي إلى إشاعة الخوف والاضطراب.

تناقض واضح

هل لديك تحفظات على قانون الأحوال الشخصية؟

في الواقع توجد ملاحظات عديدة على قانون الأحوال الشخصية، إلا أن أهمها عملا هو ما نصت عليه المادتان (197، 198) حيث تنص المادة (197) أن للحاضنة قبض نفقة المحضون ومنها أجرة سكناه ثم تأتي المادة (198) وتناقض ما ورد في المادة سالفة الذكر بقولها إلا إذا كانت الحاضنة تملك مسكنا تقيم فيه أو مخصصا لسكناها.

وفي الواقع أن المادة (198) في حاجة إلى نظرة أخرى من المشرع، حيث ان القول بعدم أحقية المحضون في مقابل أجرة المسكن إذا كانت الحاضنة تملك مسكنا فيه جور على حق الحاضنة، حيث ان أجرة المسكن من النفقة الواجبة للصغير يلزم بها والده أخذا بالمشهور في الفقه المالكي، ولا يلزم الحاضنة منه شيء، فإذا كانت هذه النفقة هي حق للصغير على والده فلماذا يتم تعليقها بملكية الحاضنة لمسكن من عدمه، إذ أنه لو كانت الحاضنة تملك مسكنا فإن فرض نفقة أجرة المسكن في هذه الحالة أمر واجب أيضا على الوالد لأنه من الحقوق المفروضة للمحضون على والده ولا تتعلق بما تملكه الحاضنة.

وحرصا على استقرار الوضع القانوني للصغير والنأي به عن المنازعات التي تحدث في الواقع العملي من قيام الحاضنة ببيع المسكن الذي تملكه حتى لا تحرم من النفقة الواجبة للمحضون أو قدومها على إيجار المسكن حتى لا يكون في نظر القانون مخصصا لسكناها، والحقيقة أن الكثير من المشاكل تطرأ بسبب هذا النص لأن الحاضنة تشعر أن ذلك إجحاف بها وبحقوق المحضون وأنه من المفترض أن ملكيتها لمسكن لا يحول دون فرض أجرة مسكن على اعتباره بدل.

مبادئ دستورية

ما رأيكم في قيام مجلس الوزراء بوقف العديد من برامج الفضائيات؟

بداية، دعني أؤكد لك أن المشرع الكويتي حرص على ترسيخ المبادئ الدستورية ومنها حرية الفرد في التعبير عن رأيه.

من أجل ذلك، فقد حظرت المادة (2) من القانون رقم 2007/72 بشأن الإعلام المرئي والمسموع بث أو إعادة بث كل ما من شأنه ازدراء الدستور، أو تحقير رجال القضاء والنيابة، أو التأثير على حيادهم، أو خدش الآداب العامة، أو التحريض على مخالفة النظام العام، أو التأثير على قيمة العملة الوطنية، أو المساس بكرامة الأشخاص، أو حياتهم، أو معتقداتهم الدينية، أو الحض على الكراهية، أو المساس بالحياة الخاصة للموظف والمكلف بخدمة عامة، أو الإضرار بالعلاقات بين الكويت وغيرها من الدول العربية والصديقة.

كما يحظر المساس بالذات الإلهية، أو القرآن الكريم، أو الأنبياء، أو التعرض بالنقد لصاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه.

وأخيرا، فإن المادة (15) من القانون ذاته تنص على أحقية وزير الإعلام في أن يتدخل سواء كان من تلقاء نفسه، أو بناء على توجيهه من قبل مجلس الوزراء، لوقف أي برنامج مخالف لأحكام هذا القانون، ومن هنا نحن نهيب بجميع القنوات الفضائية أن تتحرى صالح المجتمع فيما تبثه من برامج وأن تحافظ على قيم وتقاليد المجتمع، وأن تكون معولا للبناء وليس للهدم، وأن تسخر إمكانياتها في خدمة المجتمع بهدف ترسيخ المبادئ والقيم لدى الأجيال القادمة.

يستوجب تدخل المشرع

هل هناك مثالب أو عيوب في قانون الإيجارات؟

لقد كشف الواقع العملي في المحاكم عما يشوب بعض النصوص من قصور أو نقص بحيث تعجز هذه النصوص عن مواجهة بعض الحالات التي يفرزها الواقع العملي الأمر الذي يستوجب تدخل المشرع من وقت إلى آخر لضبط تلك النصوص وجعلها قادرة على مواجهة كل المشكلات العملية